

وان لحقه كلفة ومؤنه واتفاقه مال فيه ربع العظم
 وفي الكثر الخمس وعن ابن عمر وفي الزكاة العشر والربع
 عن النبي عليه السلام وفيه يزيد بن عياض وعبد الله بن
 نافع وصفها النسائي بالترك ذكره في الامام واحتجوا
 بما روي عن ربيعة بن عبد الرحمن عن غير واحد
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اقطع بلال بن الحارث بن
 عصة المزني معاذة القبيلة جلسيتها وغوريتها من
 قدس ولم يقطعها حتى مسلم من ناحية القرع فتلك
 لا يوجد منها الا الزكاة الى اليوم رواه مالك في الموطأ واليه
 داود وفي الامام قال ابو عبد الله هذا الخبر
 منقطع في الموطأ ولم يخرج احد من السنة مستندا
 النووي في شرح المهذب وقال الشافعي ليس هذا مما
 يثبت اهله الحديث ولو ثبت لم يكن فيه رواية عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الا اقطاعه فان الزكاة في العدة
 دون الخمس ليست مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال البيهقي موكها قال الشافعي في رواية مالك قلنت
 اعترف الشافعي انه لا حجة فيه ولم يثبت رفعه انه
 لو كان ثبت رفعه عند ذلك محتجا به فكيف
 له ان يجعله مذهبه بعد اقراره بذلك بغير دليل
 وقال ابن حزم هذا ليس بشيء لانه مرسل وليس
 مع ارساله الا اقطاعه عليه السلام تلك المعادة
 وليس فيه انه عليه السلام اخذ منها الزكاة ثم
 كان المالك يوافق او يخالف له لاتهم رواه النضر بن
 بغير كثير عمل الخمس ومو خلاف خبرهم ويسألون
 عن مقدار العمل الكثير وحده البندن ولا سبيل
 الا بدعوى لا يجوز

الزكاة

٣٢

الا بدعوى لا يجوز لا اشتغالها بالنذر بفتح النون
 وسلوة الدال المنقطع من الذهب والفضة عن هيبته
 ومنه نذر العظم اي قطعة ونادر الكلام ما خرج عن
 اسلوبه ورواه الدراوردي عن كثير بن عبد الله بن عمر
 ابن عوف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اخذ من معاذة
 القبلية الصدقة موصولا وخرجه البيهقي ايضا ونظفه
 انه عليه السلام اخذ من معاذة القبيلة الصدقة و
 الخمس زكاة عندك وهو ليس بنص في ربع العشر لو ثبت
 وكثير يجتمع على ضعفه لا يحتج بمثله ذكره البخاري وغيره
 به ابوسبيح ولم يتابع على اسناده في الكمال قال يحيى
 ابن معين كثير ليس بشيء وقال احمد بن حنبل ليس بشيء
 وعنه ليس يساوي شيئا وقال النسائي مترد الحديث
 وقال ابن حزم وقياسهم على الزروع باطلاقه يلزم ان
 يراعى فيه خمسة اوسق والافقد تناقصوا ويلزم ان
 يقيسوا كل معدة من حديد ونحاس ورضا صواع الزروع
 وراى مالك الكلاء من ظهر في ارضه معدة يسقط ملكه عنه
 ويصير للسلطان قاله هذا في غاية الفساد بلا برهان
 رواية سقيمة ولا غيرها مما يثبت الشبهة قال ابو عبيد
 هو عند اشبه بالمختم من الزروع وان كان يلحقه مؤنة
 وكلفة فكذلك مجاهد العدة بل الجهاد اشد واعظم خطرا
 لان فيه بدلا النفس والمال وقد جعل الله في الغنيمة الخمس
 فاذ في ما يجب في العدة ان يكون منها ما ينال من العدة
 ومع هذا اقول حكم الزرع مخالف لحكم المعدن من الذهب
 والفضة لان الزرع اتما يجب فيه الزكاة في وقت الحصاد
 مرة واحدة ثم لا يجب فيه بعد ذلك شيء وان ملكه عند
 الا بدعوى لا يجوز

Copyrighted material